مجلة مجمع اللغة العربية

ليبيا

مَجَلَّةٌ عِلْمِيَّةٌ مُحَكَّمَةٌ

العدد السابع عشر

(1442هـ/2020م)

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

خمس دوائر متكاملة لحراك مَجْمع اللُّغة العربية

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿...رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَداً آمِناً وارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ...﴾

(سورة البقرة – من الآية 126)

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مجلة مجمع اللغة العربية

ليبيا

مَجَلَّةٌ عِلْمِيَّةٌ مُحَكَّمَةٌ

العدد السابع عشر
(1442هـ/ 2020م)

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مجلة مجمع اللغة العربية - ليبيا

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية - بنغازي
(552 / 2008)

العدد السابع عشر
(1442هـ/ 2020م)

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أغراض المجلة:

- مجلة المجمع، مجلة دورية محكّمة تعنى بنشر دراسات في اللغة العربية وآدابها، والتعريب وترجمة ألفاظ الحضارة ومصطلحاتها، وتحقيق المخطوطات والأبحاث المتعلقة بها.

قواعد النشر بالمجلة:

- ألاّ تكون البحوث مستلة من أطروحة جامعية، وألاّ تكون منشورة من قبل.
- تنشر المجلة البحوث التي ترد إليها بعد أن تخضع للتقويم.
- يفضل ألا يقل البحث عن عشر صفحات وألاّ يزيد على ثلاثين صفحة من صفحات المجلة.
- ترتيب البحوث يخضع لاعتبارات علمية وفنية.
- البحوث التي لا تُنشر لا ترد إلى أصحابها.
- يرسل الكاتب الذي لم يسبق له الكتابة في المجلة، مع بحثه، سيرته الذاتية العلمية وعنوانه.
- يرسل الكاتب بأرقام مستقلة في كل صفحة على حدة.
- تُدرج الحواشي بأرقام مستقلة في كل صفحة على حدة.
- من الضروري أن يعتني الكاتب بعلامات الترقيم: النقطة، الفاصلة، إلخ ...
- ترسل البحوث إلى المجلة على العنوان التالي:

العنوان البريدي: شارع البلدية ـ ص. ب: 551 بريد ميدان الجزائر ـ طرابلس ـ ليبيا

مهتف وناسوخ (فاكس): 00218-21-4440126

البريد الإلكتروني: Lugha_arabiya@yahoo.com

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مجلة مجمع اللغة العربية ـ ليبيا

رئيس التحرير: أ. د. عبد الحميد عبد الله الهرامة
نائب رئيس المجمع

مدير التحرير: أ. عمار محمد جحيدر
أمين عام المجمع

هيأة التحرير

أ. د. عمر خليفة بن إدريس
أ. د. محمد منصف القماطي
أ. د. نجيب المحجوب الحصادي

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المحتوى

تقديم ____ 9

لغويات

1 ـ د. عبد العالم محمد القريدي ____ 15
الاقتراض اللغوي والانفتاح على الآخر.

2 ـ أ. د محمد منصف القماطي ____ 41
أدب الكاتب لابن قتيبة (213 ـ 273هـ) وأثره في الرقي بثقافتنا اللغوية.

3 ـ أ. د زيد خليل القرالة ____ 61
الوقاية الصوتية في ظاهرة النسب: دراسة في التحوّلات المقطعية.

4 ـ د. أحمد محمد جاد الله ____ 95
منظومة في أوجه همزة (ألْ): للعلامة محمد الصالح بن حامد الحضيري الفزاني (ت 1101هـ1690م).

5 ـ د. خليفة أبوبكر الأسود ____ 133
إسهام المترجم في التخطيط المصطلحي: دراسة في ترجمة المصطلح وتطوير معاجم الاختصاص.

6 ـ أ. ابتسام صالح علي ____ 167
مدى تداول الاصطلاح العلمي في مستوى لغة القراءة والكتابة ومستوى لغة المثقفين.

7 ـ أ. مفتاح بريّك الغرياني ____ 197
من أخطاء المجمعيين: (قاصر، شهيّ، وريث، ملفت).

8 ـ د. محمد عمر بن حسين ____ 217
الدكتور محمد منصف القماطي (1950-2020) وتجربته في تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها في ليبيا.

أدبيات

1 ـ أ. د هنية علي الكاديكي ____ 255
متفاعلن ومفاعلتن تفعيلتان ليستا أصليتين: دراسة في علم العروض العربي.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

283
2 ـ د. مبروكة محمد علي مدي
جدلية الحياة والموت في قصيدة (رقدة الموت ضجعة) للشاعر بي العلاء المعري.
303
3 ـ أ. د. عمر خليفة بن إدريس
تداعي الموروث والمكتسب في شعر عبد المولى البغدادي.

أعلام وتاريخ ثقافي

341
1 ـ عمار محمد حيدر
سالنامات ولاية طرابلس الغرب في العهد العثماني الثاني (1286-1312هـ/ 1869-1894م).
417
2 ـ أ. د. عبد الله محمد الزيات (ترجمة وتقديم)
حوار مع المستعرب الأسباني الكبير أ. د. بيدرو مارتينيث مونتابث

❋❋❋

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الوقاية الصوتية في ظاهرة النَّسب
دراسة في التحولات المقطعية

أ. د. زيد خليل القرالة
(جامعة آل البيت الأردن - قسم اللغة العربية)

تمهيد:

النسب ظاهرة صرفية تختصّ بها الأسماء، والنسب من الظواهر التي شُغل بها علماء العربية قديماً، وحديثاً؛ لما لهذه الظاهرة من حضور في الدرس الصرفي، وارتباطها بالدلالة، وتنوع الدلالة الناتجة عنها.

والنسب نوع من الإضافة، وقد عنونه سيبويه بقوله: «هذا باب الإضافة، وهو باب النسبة»[1]، وهنا نلاحظ أنّ عنوان سيبويه قد اشتمل على: (الإضافة، والنسبة)، فربما أدرك أنّ الإضافة قد لا تؤدي المعنى المراد؛ ولذلك أتبعها بالنسبة.

والنسب تغيّر في بناء الكلمة، وفي الدلالة المتجددة فيها؛ فبناء الكلمة تصيبه التحولات، من قلب، وحذف، وتغيّر في الحركات، وتدخله اللواصق من لواحق، وحشو، وتتغير الدلالة فيه لما يكتسبه الاسم من معنى لإضافته إلى اسم آخر، أو صفة من دلالة جديدة تتضمن نسبته إلى قبيلة، أو بلد، وقد أشار سيبويه إلى مفهوم النسب وما يصاحبه من دلالة بقوله: «اعلم أنك إذا أضفت رجلاً إلى رجل فجعلته من أل ذلك الرجل، ألحقت ياءي الإضافة فإن أضفته إلى بلد فجعلته من أهله، ألحقت ياءي الإضافة؛ وكذلك إن أضفت سائر الأسماء إلى البلاد، أو إلى حيّ أو قبيلة»[2].

---

(1) الكتاب، سيبويه، ج 3، ص 335، وانظر: التكملة، لأبي علي الفارسي، ص 238.
(2) المرجع السابق، ج 3، ص 235.

Samsung Quad camera
الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وهذا الافتراض بوجود الكسرة قبل مجيء الواو هو افتراض مغلوط؛ فالكسرة تجتلب مع مجيء واو اللين، سواء أكان صوت الواو مقلوباً عن الألف، أو إبدالاً منها.

وهذا الافتراض بمجيء الكسرة هو ما ذهب إليه كثير من القدماء والمحدثين: وقد عالج الباحث ظاهرة النسب بعجالة جاءت في خمس صفحات لا تفي بغرض الدراسة، والأهم أنها قامت على افتراضات مغلوطة، ومراحل مفترضة ربما لا تنسجم مع مقولات القدماء، ولا مع التحليل الصوتي السليم.

وهناك دراسة أخرى بعنوان: (**الصرف وعلم الأصوات**)، وهذه دراسة يغاير مضمونها عنوانها، والفجوة بينهما شاسعة؛ فالباحث لم يتجاوز في حديثه عن هذه الظاهرة الوصف بقوله: «إن كانت الألف ثالثة قلبت واوا.... وإن كانت رابعة في اسم ساكن الثاني صح قلبها واواً أو حذفها...»[1]، وهذا وصف لا يتضمن أي توجيه صوتي، وبخاصة أن مادة الكتاب عامة، وظاهرة النسب بخاصة تسير – في الكتاب – على هذا النسق من الوصف.

وهناك دراسة أخرى، وهي أطروحة ماجستير بعنوان: «التحولات الصوتية في بنية الأسماء عند تصريفها»، والباحث في هذه الدراسة يقع في مزلق التبعية، والتقليد؛ فقد التقط وصف القدماء، ومفردات عبد الصبور شاهين، وسلّم بما قاله (عبد القادر عبد الجليل)؛ فهو يرى أن الألف في: فتى، وعصا تتبعها كسرة ثم ياء النسب المضعفة عند النسب، وهذا يشكل مشكلة صوتية تتمثل في توالي الحركات، وبعد ذلك يقع الانزلاق بين الفتحة والكسرة المفترضة فتتكون لدينا ياء اللين، ثم يقع التصحيح الصوتي فتتحول الياء واواً:

(فتى + يّ ⟵ فتيّ ⟵ فتويّ...»)[2]

والباحث في معالجته لهذه الظاهرة وغيرها من تحولات الأسماء لم يخرج عن

(1) الصرف وعلم الأصوات، ديزيرة سقال، ص105 - 106.

(2) انظر: التحولات الصوتية في بنية الأسماء عند تصريفها، علي سليمان الجوابرة، ص144-145.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الوصف، أو تقليد ما قاله بعض المحدثين من تحليل صوتي قسري، وافتراضات غير منطقية؛ فالكسرة قبل ياء النسب لا تجتلب إلا بعد مجيء الصوت الذي يسبقها مثل الواو في (فتوي، وعصوي)، وهذا معلوم عند القدماء والمحدثين، ومما قاله (ابن جني): «فما يشهد لسيبويه بأنّ الحركة حادثة بعد الحرف وجودنا إياها فاصلة بين المثلين»[1].

ويشير (ابن جني) إلى أنّ الحركة بعض الحرف، ولا يمكن أن يحدث بعض الحرف مع حرف آخر، وهذا يُفسد قول من قال إن الحركة تحدث مع حرفها أو قبله»[2].

ومع أنّ حضور الحركة أو اجتلابها لا يتحقق إلا بعد مجيء الصوت بديل الألف أو مقلوبها إلا أنّ القدماء قد تعاملوا مع الظاهرة على أنّ الكسرة هي السبب في قلب الألف، وقد تبعهم المحدثون، وهذا ما لا أرتضيه في هذه الدراسة محاولاً إثبات ذلك بالبنية المقطعية التي تقوم على الوقاية الصوتية من مقطع مرفوض.

وفي بحث (النسب إلى الأسماء المنتهية بحركة مدّية) نجد الباحثين يتمسكان بمقولة وجود الكسرة قبل مجيء الواو، بل إنّ الكسرة عندهما قد كانت السبب في مجيء الواو، بقولهم: «وهذا ما حدث في النسب إلى حُبلى: حبلاوي، فقد جيء بالواو لتكون قاعدة تتكئ عليها الكسرة التي هي جزء أساس في بناء النسب...»[3].

وفي النسب في مثل فتى، وعصا، يقول الباحثان: «فأصبح الاسم عند النسب إليه على النحو الآتي: عَ / صَ لـ يّ... وهو بناء غير مقبول قطعياً... إنّ الفتحة صائت قصير أمامي، والكسرة صائت قصير خلفي، وهو بناء غير متآلف؛ ولذلك أُقحمَ صوت الواو الصائت الأمامي الطويل الضيق...»[4]، وما زالت فكرة وجود الكسرة قبل ياء النسب أنها مجتلبة قبل مجيء الواو حاضرة، وهذه فكرة مغلوطة، والواو نصف صائت وليس صائتاً.

(1) الخصائص، ابن جني، ج 2، ص 322.
(2) انظر: المرجع السابق، ج 2، ص 327.
(3) النسب إلى الأسماء المنتهية بحركة مدية، محمد الروابدة، وسيف الفقراء، ص 9.
(4) المرجع السابق، ص 7.

ad camera
الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والباحثان في هذه الفكرة يسيران على طريق من سبقهما؛ إذ ترد فكرة وجود الكسرة قبل الياء، ثم يقع اجتلاب الواو للفصل بين الحركتين الطويلة والقصيرة، أو بين حركتين قصيرتين تقع الفكرة عند عدد من الباحثين[1]، والكسرة مفترضة الوجود مع الياء المضعفة ثم تجتلب الواو وذلك في قول القدماء، ومنهم المبرّد (وإنما قلبت الألف المنقلبة من الياء واواً؛ لكراهية اجتماع الياءات والكسرات...)[2].

لقد وردت فكرة السبب المقطعي في ظاهرة النسب في قليل من الدراسات الحديثة، ولكنها كانت تقوم على أساس مغلوط يتمثل في قلب الألف واواً للفصل بين الحركات بافتراض أنّ وجود الكسرة قبل ياء النسب تحصيل حاصل قبل قلب الألف، وهذا ما أخالفه، وأغايره في دراستي هذه.

وبقيت معالجة النسب إلى الأسماء الممدودة مقتصرة على الوصف بالإشارة إلى القلب، والحذف، وذكر اللواصق التي تدخل الكلمة من حشو أو لواحق.

ولم تكن قضية أمن اللبس من المباحث التي تلفت الانتباه في ظاهرة النسب، وهي قضية مهمة، فبعض التغيرات التي تدخل بنية الكلمة في النسب إنما تدخل لأمن اللبس.

وفي هذه الدراسة سيتمحور الحديث على النسب للأسماء المنتهية بأصوات المد، وبخاصة الألف، والياء، وتنطلق الدراسة معتمدة على البنية المقطعية وما يطرأ عليها من تغيرات، إضافة إلى الإشارة إلى اللبس الذي قد ينتج عن بنية الكلمة في حالة النسب، وكيفية التخلص منه.

❋❋❋

(1) انظر: دروس في علم الصرف، أبو أوس الشمسان، ج 2، ص 64، وعلم الصرف الصوتي، عبد القادر عبد الجليل، ص 442.

(2) المقتضب، المبرّد، ج 3، ص 136.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحث الأول

التحولات المقطعية في النسب إلى الأسماء المنتهية بالألف

تشكل الأسماء المنتهية بصوت المدّ الألف ظاهرة لافتة في التحولات المقطعية التي تصيبها، وهذه الأسماء قد تقع الألف فيها ثالثة، أو رابعة، أو خامسة، وهذه الأسماء على هذا البناء قبل النسب تسير على بنية مقطعية سليمة تخلو من أي اضطراب، ولمّا ألحقت ياء النسب المضعّفة، وهي ساكنة في حالة الوقف، وساكنة الأولى متحركة الثانية في حالة الوصل، فإنّ هذه اللاحقة ستشكل لاحقة مقطعية منفصلة؛ وهي (ص ص)، وهذا النمط لا يوجد في العربية؛ لذلك تجري التحولات المقطعية لينسجم البناء مع ضم لاحقه النسب، وهي الياء المضعفة.

وفي هذا المبحث سأقف على الأسماء المنتهية بالألف، وسأحاول بالتعليل الصوتي المقطعي تفسير تلك التحولات، وخصوصية الوقاية الصوتية ببعض الأصوات المجتلبة قلباً أو إبدالاً، ومنها صوت الواو (واو اللين) التي تحل محل الألف.

وسأقف في هذا المبحث على الأسماء حسب موقع الألف منها: ثالثة، أو رابعة، أو خامسة.

أ- التحوُّلات المقطعية في النسب إلى الأسماء التي ثالثها الألف:

من أبجدية المفاهيم الصوتية، وبخاصة المقاطع الصوتية أنّ المقطع العربي لا يبدأ بحركة، ولا بصوت مدّ، يقول (هنري فليش): «يبدأ المقطع في العربية الفصحى دائماً بصامت واحد فحسب، وينتهي إمّا بمصوت... وإما بصامت...»[1]، ونبّه غير واحد

(1) العربية الفصحى: نحو بناء لغوي جديد، هنري فليش، ص 42.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

من العلماء لهذه الملاحظة، ومما قاله تمام حسّان: «حروف العلة إن كان لا يبدأ بها المقطع فهي بلا شك مركز المقطع»[1]، والعلة المقصودة عند تمام حسّان هي أصوات المدّ إضافة للحركات، ولا يقصد أصوات اللين، فاللين يجوز أن يكون بداية مقطع؛ فهو بمنزلة الصامت من حيث قبوله للحركة؛ ولذلك فبعد أن بيّن (تمام حسّان) أنماط المقاطع فقد عقّب عليها بقوله: «وفي كلّ هذه المقاطع نرى في بداية المقطع حرفاً صحيحاً ولا نرى في البداية علّة أبداً. وهذا معنى أن من وظائف الحرف الصحيح أن يكون بداية للمقطع»[2].

وليس من مقصد هذه الدراسة العودة بالبناء إلى الأصل المفترض، ولكن التعليل هنا ينطلق من البناء الصوتي الماثل، وتعليل قلب الألف أو إبدالها واواً.

يقول المبرّد: «واعلم أنّ النسب إلى ما كان من الياء كالنسب إلى ما كان من الواو. وذلك أنك تقلب هذه الألف واواً من أيّ البابين كانت. تقول في قفا: قفوي، وفي عصا: عصوي، وكذلك حصى، ورحى تقول: حصوي، ورحوي»[3].

ويرى المبرّد وغيره من العلماء أنّ الألف المنقلبة عن ياء إنّما قُلبت في النسب واواً لكراهية اجتماع الياءات والكسرات.

أمّا بناء الكلمات بإضافة ياء النسب فهو على النحو الآتي:

عصا (عَـ/ صـا/ ـيْ يْ) وهنا نلاحظ أنّ الياء المضعفة قد جاءت في مقطع منفصل، وهذا ما لا يجيزه البناء المقطعي في العربية؛ فلا يوجد مقطع يتكون من (ص ص) في حال تسكين الياء والوقوف عليها، ولا يوجد مقطع مكون من (ص ص ح) في حال تحريك الياء الثانية.

(1) اللغة العربية معناها ومبناها، تمّام حسّان، ص 72.
(2) اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسّان، ص70.
(3) المقتضب، المبرّد، ج 3، ص136، وانظر: التكملة، لأبي علي الفارسي، ص241، وشرح المفصّل، ابن يعيش، ج 5، ص149.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إنّ ما يجري من تحول في البناء المقطعي هو تقصير الألف وتبقى الفتحة وهي جزء منها ثم يؤتى بالواو مجتلبة لإقامة البناء (غَـ/ صَـ/ حـ ي ي) ص ح/ ص ح/ ص ح ص ص، والتوجيه الصوتي الآخر أن تقلب الألف واواً، ويحرّك ما قبلها بالفتح؛ لأن الألف ليست مسوقة بفتحة، بل إنّ الألف تقوم مقام الحركة، وبقلب الألف واواً تأتي الواو محرّكة بالكسر، أي أنّ الكسرة مجتلبة مع الواو، وليست موجودة قبلها كما توهم كثير من الباحثين[1].

ومن ينظر إلى مقولات القدماء يجد أنها أخف في نسبة التوهم ودرجة الخطأ من المحدثين، فهم يشيرون إلى أنّ ياء النسب المضعفة تحتاج قبلها حرفاً مكسوراً، وقالوا: «إنّ ما قبل ياء النسبة لا يكون إلا مكسوراً»[2]. وهنا نلاحظ أنّ عبارات القدماء تتسم بالدقة في قولهم: إنّ ما قبل الياء لا يكون إلا مكسوراً، ولم يؤكدوا القول بوجود الكسرة قبل الياء، ومن أجلها جيء بالواو، فهذا قول تنقصه الدقة، وينقضه منطق اللغة القائم على التقسيم المقطعي لبناء الكلمة، والقائم على منطق اللغة القائل: إنّ الحركات تبع للحروف، ولا تقع بداية مقطع، ولا مستقلة.

إنّ مقولات القدماء تبين خلاف ما ذهب إليه (محمد الروابدة) بأنهم ألمحوا إلى هذه الكسرة في إشارته إلى ابن يعيش[3]، وبما أنّ البناء المقطعي قبل حذف الألف أو قلبها، وبعد إضافة ياء النسب يكشف عن إشكالية مقطعية تتمثل في وجود ياء النسب في مقطع مستقل (فَـ/ تَـ/ ي ي) ص ح/ ص ح ح/ ص ص فإن المقطع المتشكل من مجيء ياء النسب لا تجيزه العربية.

---

(1) انظر: علم الصرف الصوتي، عبد القادر عبد الجليل، ص441، دروس في علم الصرف، أبو أوس الشمسان، ج 2، ص 64، والتحولات الصوتية في بناء الأسماء عند تصريفها، علي الجوابرة، ص143، والنسب إلى الأسماء المنتهية بحركة مدية، محمد الروابدة، ص5.

(2) انظر: سرّ صناعة الإعراب، ابن جني، ج 2، ص580، وشرح شافية ابن الحاجب، ج 2، ص38، وشرح المفصل، ابن يعيش، ج 5، ص148.

(3) انظر: النسب إلى الأسماء المنتهية بحركة مدية، محمد الروابدة، ص5.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومثل هذا البناء أيضاً في:

رحى ← رَ/ حَـ تتحول إلى: رحاي (رَ/ حَـ/ ي ي)

وهذا قبل حذف الألف أو قلبها واواً، وبالحذف والإبدال أو القلب يصبح البناء على النحو الآتي:

رحوي ← رَ/ حَـ/ وِ ني ني بالوقف والتسكين.

هدى (ص ح/ ص ح ح) وبإضافة ياء النسب قبل الحذف أو القلب يصبح البناء:

هداني (ص ح/ ص ح ح/ ص ص)، وبعد مجيء الواو المجتلبة قلباً أو إبدالاً يصبح البناء منسجماً مع البناء المقطعي في العربية:

(هدوني) (هَـ/ دَ/ وِ ني ني) (ص ح/ ص ح/ ص ح ص ص).

إن مجيء الواو في: عصوي، وفتوي، وهدوي، ورحوي، وما شاكلها إنما يمثل وقاية صوتية، وهي وقاية من مقطع صوتي تأباه العربية، وليست الوقاية التي ارتضاها أبو أوس الشمسان في قوله: «أما الواو في (عصوي) فهي واو الوقاية تحول بين الحركة الطويلة (الألف) والحركة القصيرة الكسرة»[1].

والحقيقة أن الياء لا تثبت لكي تكون الواو وقاية بين الألف والكسرة، والكسرة ليست موجودة في الأصل قبل مجيء الواو، فالكسرة تابعة للواو، وهذا ما نص عليه القدماء أن ما قبل ياء النسب لا يكون إلا مكسوراً.

وهنا يتحول النبر من المقطع الأول في (فتى، وعصيا، ورحى) إلى المقطع الأخير بعد اكتمال عملية النسب في (فتوي، وعصوي، ورحوي) وهذا وضع طبيعي في انتقال النبر وتأخره، فياء اللين في هذا الموطن جاذبة للنبر أكثر، وبخاصة أنها مسبوقة بمكسور،

(1) الإبدال إلى الهمزة وأحرف العلة في ضوء كتاب سر صناعة الإعراب، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية الثانية والعشرون، الرسالة 186، أبو أوس الشمسان، ص73.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إضافة إلى أن مقاطع الكلمة قد ازدادت، وكلما طالت الكلمة تأخر النبر، وليس كما قال فوزي الشايب: «إذا كان انتقال النبر إلى الأمام يؤدي إلى تقصير الكلمة، فإن تأخيره يؤدي إلى إطالة الكلمة»[1]، وهذا مما يُستغرب أن يقع من (الشايب)! فالنبر نتيجة وليس سبباً، ولذلك فإن موقع النبر مرتبط بطبيعة بناء الكلمة، فكلما طالت الكلمة وازدادت مقاطعها تأخر النبر، وكلما قصرت وقلت مقاطعها تقدم النبر.

وقد عقد (الشايب) في هذا الكتاب مبحثين يقومان على أثر النبر في تقصير الكلمة أو إطالتها، وقد أقامهما على أساس مغلوط.

وفي خلاصة هذا المبحث، أرجح أن الألف أبدلت ولم تقلب، والدليل هو أن الألف أصبحت واواً سواء أكان أصلها الواو أو الياء، ويقول أبو علي الفارسي «فإن كانت الألف ثالثة أبدلت منها واواً عن الياء كان انقلابها، أو عن الواو»[2]، وهنا نلاحظ أن أبا علي قال أبدلت، ولم يقل قلبت، ومصطلح الإبدال وارد عند غير واحد من القدماء، ومنهم ابن جني، وأجد أن علة التحول في الألف قلباً أو إبدالاً إنما تكمن في الإشكالية المقطعية المتمثلة في عزل المقطع الأخير (تي) في مقطع مستقل، ولو أدمجت ياء النسب مع المقطع السابق (فتاتي) *fatā* ⟵ *fatayy* فقد يقع اللبس بين الملكية والنسب وبخاصة إذا تأثر المتكلم بالشكل الكتابي، وبوجود النبر على المقطع الأخير، ولكن مركزيته تقع على (تا).

ولذلك فإن التخلص من الألف، واجتلاب الواو يعطينا بنية مقطعية سليمة، وإيحاءً بالنسب، ويبعدنا عن الوقوع في اللبس بين الملكية (ياء المتكلم) والنسب.

ب - التحولات المقطعية في النسب إلى الأسماء التي رابعها الألف:

النسب إلى الأسماء التي رابعها الألف يأتي متعدد الوجوه والصيغ، وهو بذلك يتقاطع

(1) قراءات وأصوات، فوزي الشايب، ص145.
(2) التكملة، أبو علي الفارسي، ص241، وانظر: سر صناعة الإعراب، ج 2، ص579.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

في بعض صيغه مع ما كان صوت الألف فيه ثالثاً، ولكنه لا يطابقه، فما كان صوت الألف فيه رابعاً تتعدد صيغ النسب فيه لما يقع من حذف الألف أو قلبها، أو زيادة الواو بعدها، وقد أشار العلماء إلى هذا التغير في الصيغ، قال سيبويه: «هذا باب الإضافة إلى كلّ اسم آخره ألف مبدلة من حرف من نفس الكلمة على أربعة أحرف وذلك نحو ملهى ومرمى... فهذا يجري مجرى ما كان على ثلاثة أحرف وكان آخره ألفاً... نحو حصى ورحى»[1].

والتغير المقطعي واضح في اختلافه بين الاسم قبل النسب، وبعده:

ملهى ← م ـَ ل/ هـ ـَ (ص ح ص/ ص ح ح)

هذا البناء قبل النسبة، أما بعد النسب فإن البناء يتحول بقلب الألف وإلحاق ياء النسب إلى:

ملهوي ← م ـَ ل/ هـ/ و ـِ ي ي (ص ح ص/ ص ح/ ص ح ص ص)

إنّ اجتلاب الواو بالقلب بدلاً من الألف يمثل ضرورة صوتية، فلو ألحقنا ياء النسب دون قلب الألف فإن البناء المقطعي سيضطرب، ويتشكل بناء مقطعي لا تجيزه العربية في قولنا:

(ملهاي) ← م ـَ ل/ هـ ـَ ي ي (ص ح ص/ ص ح ح ص)

وهذا البناء يوقع في اللبس بين الملكية والنسبة، وإذا جعلنا ياء النسب الملحقة في مقطع منفصل ستظهر مشكلة مقطعية لا يقبلها نظام العربية، وذلك في بناء:

(ملهاي) ← م ـَ ل/ هـ ـَ/ ي ي (ص ح ص/ ص ح ح/ ص ص)

وقد تشكل المقطع الأخير من (ص ص) المتمثل بالياء المضعفة الساكنة في الوقف، وهذا بناء مرفوض في العربية، فلذلك فإن قلب الألف واواً هو تحول صوتي من المدّ إلى اللين للوقاية من مقطع صوتي لا تجيزه العربية.

(1) سيبويه، الكتاب، ج 3، ص352، وانظر: المقتضب، ج 3، ص 147.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومن التحولات المقطعية في هذا البناء الذي ألفه رابعة لغير التأنيث أن تلحق الواو دون حذف الألف في مثل: ملهى: ملهاوي، ومغزاوي، والبناء المقطعي بالإبقاء على الألف واجتلاب الواو يتشكل على النحو الآتي:

م ـ ـ ل/ هـ ـ ـ/ ـ و ي ي (ص ح ص/ ص ح ح/ ص ح ص ص)

فقد حافظ على بناء الكلمة الأصلي، وبإلحاق ياء النسب دون اجتلاب الواو يتشكل محظور مقطعي يتمثل بوجود مقطع يتكون من (ص ص) وهو ياء النسب:

(م ـ ـ ل/ هـ ـ ـ/ ي ي) (ص ح ص/ ص ح ح/ ص ص)

ولو ألحقت ياء النسب بالمقطع السابق:

ملهاي ⟵ (م ـ ـ ل/ هـ ـ ـ ي ي) (ص ح ص/ ص ح ح ص ص)

فإنّ اللبس واقع بين الملكية (ياء المتكلم)، والنسب.

ونلاحظ أنّ ما جاء رابعه ألفاً ليست للتأنيث في مثل: (ملهى، مغزى) يأتي النسب فيه على ثلاث حالات، وقد أشار ابن يعيش إلى ذلك في شرح المفصل بقوله: «فإن كانت الألف لغير التأنيث وهو على أربعة أحرف والرابع ألف مقصورة وثانيها ساكن ففي المنقلبة نحو (ملهى، ومغزى، ومحيا، وأعشى) ثلاثة أوجه أجودها أن تقلب الألف واواً، فيقال في النسب إلى (ملهى) ملهوي... والثاني أن تمدّ ذلك وهو ضعيف فتقول ملهاوي ومغزاوي... والثالث أن تحذف الألف فتقول: ملهيّ ومغزيّ...»[1]، أي أنّ هذا البناء ينسب إليه بثلاث حالات أو صيغ، وقد وضحت حالة القلب الإبدال (ملهى إلى ملهوي)، وحالة الشبه بالممدود (ملهى إلى ملهاوي)، أما حالة الحذف فتتمثل في حذف الألف: (ملهيّ، ومغزيّ)، والتحول المقطعي فيها هو:

ملهى ⟵ (م ـ ـ ل/ هـ ـ ـ)

(1) شرح المفصل، ابن يعيش، ج 5، ص 149 – 150، وانظر: شرح شافية ابن الحاجب، ج 2، ص 40.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يتحول البناء إلى:

(ملهي) ←——— (م ـ ـ ل/ هـ ي ي) (ص ح ص/ ص ح ص ص)

وهو تحول يقوم على حذف الألف كلياً وكسر صوت الهاء وإلحاق ياء النسب، وهذا البناء في مثل: ملهي أكثر اختصاراً من (ملهوي، وملهاوي)، ولكنّ دلالة النسب فيه ليست مباشرة كما هي في (ملهوي، وملهاوي)، أي أنّ بناء النسب (ملهيّ) قد تفهم النسبة منه ضمن السياق، وليست مباشرة كما في (ملهوي، وملهاوي).

أما القسم الثاني مما ألفه رابعه للتأنيث فقد وجّه العلماء النسبة فيه على الحذف، والقلب، ومعاملته معاملة الممدود؛ فقال المبرّد: «فإن كانت الألف للتأنيث ففيها ثلاثة أقاويل: أجودها، وأحقّها بالاختيار، وأصحها، وأشكلها لمنهاج القياس حذف الألف. فتقول في النسب إلى حُبلى: حبليّ، وإلى دنيا: دنيّ، وكذلك بشرى، وسكرى، ودفلى، وما أشبه ذلك، ويجوز أن تلحق واواً زائدة... وذلك قولك: دنياوي، ودفلاوي... والقول الثالث: أن تقلب الألف واواً... تقول: حبلوي، ودفلوي، فشبّهه بملهيّ ومغزي...»[1]. وقد تأثر اللاحقون بكلام المبرّد؛ فهم يميلون للوجه الأولى، والأجود برأيهم، وهو حذف الألف من (حبلى)، وما شاكلها، فهم يوردون آراءهم بالأجود، والأحسن، والأولى، ولكنهم متفقون على أن وجه الحذف هو الأولى[2].

ومن اللافت أنّ ابن الوراق قد جعل الحذف هو الوجه، أما الوجهان الآخران: قلب الألف واواً، وزيادة الواو والتشبيه بالممدود فجعلهما على الجواز[3]، فإن كان غيره قد ساوى بين الوجوه، أو رجح الحذف فإنّ (ابن الوراق) يجعل الحذف أصلاً وأولى، وغيره على الجواز، فهو يوافق (المبرّد) تماماً عندما ألح على أجودها، وأحقها بالاختيار.

(1) المقتضب، المبرّد، ج 3، ص147، وانظر: شرح المفصل، ج 5، ص150، وشرح شافية ابن الحاجب، ج 2، ص 39.

(2) انظر: كتاب التكملة، أبو علي الفارسي، ص242، وشرح المفصل، ج 5، ص 150، وشرح شافية ابن الحاجب، ج 2، ص39.

(3) انظر: علل النحو، ابن الوراق، ص 359.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ولكنّ ما ذكره العلماء هو وصف لحالات النسب بحذف الألف، أو زيادة الواو، أو قلب الألف في (حبلى، ودفلى)، ولم يقدموا تفسيراً لهذا التعدد وجوازه، ولم يكشفوا عن علة الأولوية لبعض الصيغ التي ارتضوها من النسب.

أما صيغ النسب لما جاءت الألف رابعة زائدة فإنّ التحول المقطعي فيها يجري على النحو الآتي:

1- حبلى (ح ـُ ب/ ل ـَ ـَ) (ص ح ص/ ص ح ح)، وهذه الصيغة تتحول بحذف الألف، وإلحاق ياء النسب إلى (حبلي) (ح ـُ ب/ لـه ي ي) (ص ح ص/ ص ح ص ص)، أي أنّ عدد المقاطع متساوٍ في الصيغتين قبل النسب وبعده بحذف الألف.

2- بقلب الألف واواً (حبلى) (ح ـُ ب/ ل ـَ ـَ)، فإنّ الصيغة تتحول إلى (حبلوي) (هـُ ب/ل ـَ/ و ي ي) (ص ح ص/ ص ح/ ص ح ص ص)، وعدد المقاطع هنا ثلاثة، والإيحاء بدلالة النسب في هذه الصيغة أوضح منه في صيغة الحذف (حبليّ).

3- أمّا بزيادة الواو، وتشبيهه بالممدود (حبلاوي، ودفلاوي) (هـُ ب/ ل ـَ ـَ/ و ي ي) (ص ح ص/ ص ح ح/ ص ح ص ص) فإنّ عدد المقاطع يتساوى مع مقاطع (حبلوي) مع اختلاف النوع في بعضها، ولكن طول المقطع الثاني يضفي على البنية ثقلاً وطولاً إضافة إلى ما شكّله المقطع الأخير الذي لحقته لاصقة النسب.

إنّ المشترك بين حالات النسب الثلاث التي جاء عليها البناء الذي رابعه ألف زائدة هو التخلص من الألف لكي لا تكون ملازمة لياء النسب، وهذا التخلص جاء بالحذف، أو القلب، أو بالإبقاء على الألف نهاية مقطع، وزيادة الواو: حبلى ص ح ص/ ص ح ح، وبالحذف تتحول إلى (حبلي) ص ح ص/ ص ح ص ص، وفي حُبلوي ص ح ص/ ص ح/ ص ح ص ص بقلب الألف واواً تخلصنا من الألف بقلبها واو لين، والقلب هنا لعلة صوتية مقطعية.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أمّا حالة الشبه بالممدود (حبلاوي) فقد أبقينا على الألف، ولكنّ بقاء الألف يبقي على الإشكال المقطعي، وللتخلص من هذا الإشكال اجتلبت واو اللين محرّكة بالكسر لتكون بداية مقطع يضمّ ياء النسب المضعفة؛ وبذلك فالواو هنا صوت وقاية من مقطع لا تجيزه العربية، والكسر تابع للواو وليس سابقاً على وجودها.

أمّا (جمزى) التي قال فيها سيبويه: «فلا يكون جمزوي، ولا جمزاوي ولكن جمزيّ؛ لأنها ثقلت وجاوزت زنة ملهى فصارت بمنزلة حبارى لتتابع الحركات»[1]، فأحسب أنها ليست أثقل من (دفلوي، ودفلاوي)، ولكن ربما سمعت عن العرب على هذا النسب فبقيت عليه، وأولها سيبويه بالثقل، فعدد المقاطع في جمزوي، وجمزاوي) لا يزيد على مقاطع (دفلوي، ودفلاوي، وحبلوي، وحبلاوى)؛ ولذلك فإنّ حجة الثقل لا تستقيم مقارنة مع هذه الأبنية، وقياساً عليها.

ج- التحوّلات المقطعية في الأسماء المنسوب إليها وخامسها ألف:

قال سيبويه في هذا البناء، ونسبته: «هذا باب الإضافة إلى كلّ اسم كان آخره ألفاً وكان على خمسة أحرف تقول في حُبارى: حُباريّ، وفي حمادى: حُماديّ، وكذلك كل اسم كان آخره ألفاً وكان على خمسة أحرف»[2]، وكذلك يرى (المبرّد) بقوله: «فإن كانت الألف خامسة مقصورة فليس فيها إلا الحذف منصرفة كانت أو غير منصرفة... وذلك لأنها كانت تحذف رابعة إذا كانت للتأنيث... فلمّا زاد العدد لم يكن إلا الحذف»[3]، والحذف في الألف خامسة تستوي فيه الألف الزائدة، والأصل كما أشار أبو علي الفارسيّ[4].

والحجة عند العلماء، ومنهم (المبرّد، وابن الوراق)، هي طول الاسم، والحقيقة أنّ طول الاسم حجة نظرية، وتقبلها بالعرف، ولكنّ العلة المقطعية ربما هي الأول؛ فكلمة:

(1) الكتاب، سيبويه، ج 3، ص354، وانظر: التكملة، ص 243.
(2) الكتاب، سيبويه، ج 3، ص354.
(3) المقتضب، المبرّد، ج 3، ص 148، والتكملة، ص 243.
(4) انظر: التكملة، أبو علي الفارسي، ص243، وعلل النحو، ص 360.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(حُبارى) ح ـُ/ ب ـــ ـَ/ ر ـــ ـَ (ص ح/ ص ح ح/ ص ح ح)

فهي تنتهي بصوت المدّ، ولو ألحقت ياء النسب بالمقطع الأخير لتشكل لدينا مقطع مديد (ح ـُ/ ب ـــ ـَ/ ر ـــ ـَ ي ي) (ص ح/ ص ح ح/ ص ح ح ص ص)، وهذا المقطع نادر قليل في العربية، وكلّما استطاعت اللغة التخلص منه فعلت ذلك، وتظهر إشكالية أخرى في بقاء هذا المقطع، وهي اللبس نتيجة تقاطع الملكية والنسب في (حباراتي) بانعدام الكسر قبل الياء.

ولو قصرت الألف (حبارَتي) ص ح/ ص ح ح/ ص ح ص ص فإن اللبس لا يزول، ويختفي الإيحاء بالنسب، والنسب مطلب التغيير، ولمّا كان الأمر كذلك فقد لجأت العربية إلى حذف الألف، وإلحاق ياء النسب (حباري) ح ـُ/ ب ـــ ـَ/ ر ـــ ـَ ي ي، والحذف هنا يقع على الألف كلياً، فيصبح البناء المقطعي الجديد بحذف الألف وإضافة ياء النسب المضعفة (ص ح/ ص ح ح/ ص ح ص ص)، ولو ألحقنا الياء المضعفة مع الإبقاء على الألف وحافظنا على البنية المقطعية فإنّ ياء النسب المضعفة ستأتي مستقلة في مقطع منفصل، وهذا لا تجيزه العربية (حباري) ح ـُ/ ب ـــ ـَ/ ر ـــ ـَ/ ي ي (ص ح/ ص ح ح/ ص ح ح/ ص ص)، أي أنّ بقاء الألف يشكل لبساً في موطن، ويشكّل معضلة مقطعية بالإبقاء على ياء النسب المضعفة معزولة في مقطع مستقل يتكون من (ص ص) وذلك في الوقف، وهذا بناء لا يجتمع عليه نظام العربية.

***

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحث الثاني

التحوُّلات المقطعية في النسب إلى الأسماء المنتهية بياء المدّ

تكثر التغيرات في بنية الأسماء المنقوصة عند النسب، وما أقف عليه هنا هو الاسم المنقوص المنتهي بياء المد التي يصيبها القلب أو الحذف عند إلحاق لاصقة النسب الياء المضعفة.

ويعالج الباحث في هذا المبحث ثلاثة مطالب تتمثل في: المنقوص الثلاثي، والمنقوص الرباعي، والمنقوص الخماسي، وهي المنتهية بياء المد، وقبل أن أشرع في الحديث في هذه المطالب فلا بد من طرح بعض الأسئلة اللازمة لأهميتها في معالجة الموضوع، وهذه الأسئلة هي:

1- هل ندرس المنقوص بناءً على الصيغة الماثلة، وعدم الوقوف على الصيغ المفترضة في مثل افتراض تحول الياء ألفاً ثم قلب الألف واواً؟

2- هل ندرس المنقوص نكرة محذوف الياء (شج، عم)، أم ندرسه معرفاً (الشجي، العمي)؟

3- هل نراعي الربط بين المفاهيم الصوتية عند القدماء، وربطها بمصطلحاتها الصوتية عند المحدثين، وبخاصة ما يخصّ المقطع الصوتي؟

هذه الأسئلة تمثل المفاتيح التي لا بدّ منها لمن يريد دراسة الظواهر الصرفية عامة، والنسب بخاصة من منطلق صوتي.

وفي هذه الدراسة ستكون هذه الأسئلة ومضامينها حاضرة في معالجة النسب للأسماء المنقوصة معالجة صوتية لبيان التحولات المقطعية في هذه الظاهرة اللغوية.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

1 - المطلب الأول: التحولات المقطعية في الاسم المنقوص الثلاثي:

الاسم المنقوص الثلاثي هو ما كانت الياء فيه ثالثة، وذلك في مثل (شج، وعمٍ، ورضٍ)، وهذه الأسماء محذوفة الياء لأنها نكرة، والأصل فيها قبل الحذف (شجي šajī)، (عمي amī)، (رضي radī)، وتحوّل الياء هنا يمثل موضع خلاف؛ بما قاله سيبويه في ذلك: "قولهم في عمٍ: عموي، وفي رضٍ: ردوي، وقالوا كلهم في الشجي: شجوي، وذلك لأنهم رأوا فَعِل بمنزلة فَعَل في غير المعتل... فأقروا الياء وأبدلوا الواو، وصيروا الاسم إلى فَعَل، لأنها لم تكن لتثبت ولا تبدل مع الكسرة... أقرّوا الياء على حالها وأبدلوا"[1].

ويظهر أنّ قضية الأصل قد أثرت في آراء العلماء، وفي أحكامهم اللغوية، وأنّ أكثر اللاحقين يقتفون أثر السابق؛ فهذا أبو علي الفارسي ينصّ صراحة على القلب: «وإن كانت الياء ثالثة نحو عمٍ وشج فإنك تبدل من كسرة الحرف الثاني فتحة... فإذا أبدلت من الكسرة الفتحة صار الاسم على فَعَلٍ... فتقول عمويّ وشجويّ»[2]، وسواء أكان الأمر يقوم على قلب الياء ألفاً ثم قلبها واواً، أو إبدال الياء واواً بحذف الياء، وجلب الواو فإنّ العلة في ذلك مقطعية، وأرى أنّ الانتقال من الياء إلى الواو إنما جاء بالحذف والإبدال؛ فالتعليل الصوتي يتعامل مع بنية ظاهرة أولى من تعامله مع بنية مفترضة تتدرّج إلى بنية ظاهرة منطوقة يقع عليها التحول.

وقد نص رضي الدين الأستراباذي على قلب الياء واواً بقوله: «إنّ الياء الثالثة المكسور ما قبلها تقلب واواً... وتُجعل الكسرة فتحة»[3]، وما تمسكهم بقلب الياء ألفاً إلا لمحاولتهم أن تكون عملية حذف الألف وإبدالها واواً عملية مطّردة، ولتهيئة وجود الفتحة قبل اجتلاب الواو؛ لأنّ ما قبل الواو محرك بالفتح.

ويذهب بعض المحدثين، ومنهم (يحيى عبابنة) إلى وجود الألف المتبوعة بالكسرة

(1) الكتاب، سيبويه، ج 3، ص 343، وانظر: المقتضب، ج 3، ص 136.
(2) التكملة، أبو علي الفارسي، ص244، وانظر: علل النحو، ص357، وشرح المفصل، ج 5، ص 651.
(3) شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الأستراباذي، ج 2، ص 44.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

قبل اجتلاب الواو في مرحلة مفترضة، وفي ذلك يقول: «فالأصل في (العموي) عندما تكون العمى، al-amāiyyu أن تلتقي فيها الألف المدّية التي تشكل جزءاً من بنية الاسم مع كسرة لاحقة النسب، فتنزلق الواو بينهما للفصل بين الحركات، ثم تقصّر الفتحة الطويلة (الألف) إلى فتحة قصيرة»[1]، ويلاحظ أنّ القول بوجود الكسرة قبل اجتلاب الواو في النسب قد ورد عند عباينة في النص السابق، وعند محمد الروابدة، وعند علي الجوابرة، فهم يرون أن ياء النسب المضعفة مسبوقة بكسرة قبل اجتلاب واو الوقاية، وأنّ البناء يمرّ بمراحل عدة مفترضة، ومنها قضية الانزلاق الحركي[2].

إنّ الافتراض بمرور البناء بهذه المراحل، وقضية الانزلاق الحركي، وافتراض وجود كسرة تسبق ياء النسب المضعفة قبل اجتلاب الواو إنما هي افتراضات بعيدة، وبعضها لا يقبله منطق اللغة، «فلا يمكن أن تبدأ الكلمة العربية بحركة»[3]، والمقصود بداية المقطع.

إنّ صيغة النسب تحتم مسبقاً أن يكون ما قبل الواو مفتوحاً، ولمّا كانت الكلمة المنسوب إليها منتهية بياء المد ويحرّك ما قبلها بالفتح فقد وضع إشكال مقطعي، على النحو الآتي: (شجي šajī) وبتحريك الجيم بالفتح (شجَي šajaī) فإنّ ياء المد في شجي قد أصبحت معزولة في مقطع مستقل (šajaī ص ح/ ص ح/ ح ح) وهذا النمط المقطعي لا يوجد في العربية، فلا يوجد مقطع يتكون من صوت المد، وبما أنّ الصيغة المطلوبة هي صيغة النسب فإنّ ياء المدّ تحذف وتبدل واواً، وهنا لا أرى أنّ الياء قد قلبت واواً بل أبدلت، ولذلك فإنّ التحول المقطعي في المنقوص الثلاثي يسير على النحو الآتي:

شجي (ص ح/ ص ح ح) ← شجَي (ص ح/ ص ح/ ح ح)

(1) الصرف العربي التحليلي: نظرات معاصرة، يحيى عباينة، ص 362.

(2) انظر: النسب إلى الأسماء المنتهية بحركة مدّية، محمد الروابدة، ص 10، والتحولات الصوتية في بنية الأسماء عند تصريفها، علي الجوابرة، ص 154.

(3) علم الأصوات، برتيل مالمبرج، تعريب: عبد الصبور شاهين، ص 167، وانظر: دراسة الصوت اللغوي، ص 307، ومدخل إلى علم الأصوات، ص 207، والمدخل في علم الأصوات المقارن، ص 88.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بفتح الجيم فتوالى الفتحة وياء المد، والحركات لا تتوالى، فتستثقل الياء في مقطع مستثقل، وهذا الياء المقطعي غير موجود في العربية، ولذلك يقع الإبدال طلباً لصيغة النسب فتنقلب الواو، وقد مهد لذلك وجود الفتحة على ما قبلها فهي (أي الفتحة) جاءت قبل القلب كما يقول الأشموني: «والتحقيق أنّ الفتح سابق للقلب، وذلك أنه إذا أريد النسب إلى نحو (شج)، فتحت عينه...»[1]. (شجَوِيّ) (ص ح/ ص ح/ ص ح ص ص).

وقد لفت انتباهي أنّ (الروابدة والفقراء) قد عنونا الدراسة بالنسب إلى الأسماء المنتهية بحركة مدّية، ولكنهما عالجا النسب إلى ما انتهى بياء مشددة ضمن هذه الدراسة ولم تقتصر على ما انتهى بالمد.

وأجد أنّه لا فرق في التغيرات التي تطرأ على النسب إذا ما كانت ياءُ المد ثالثة فيه سواء أكان معرفة أم نكرة (شج، أو الشجي) إلا أنّ بعض العلماء يفترض وجود الياء في النكرة وتنطلق للنسب بوجودها ثم تحولها بالإبدال، وبعضهم يرى أنّ أول عمل نقوم به هو إعادة الياء ثم نبدأ عملية التحول في النسب[2].

والمقصود بإعادة الياء أي (شجي) بمعاملتها كأنها معرفة، وهو افتراض لا بدّ منه لتنطلق مراحل تحوّل الياء إلى صيغة النسب.

وقد توهم القدماء وجود حركات قبل أصوات المد من جنسها، ولذلك فإنّ أول مرحلة في النسب إلى المنقوص الثلاثي عند بعضهم هي قلب الكسرة التي قبل الياء فتحة، وهذا وهم، وقد نص ابن يعيش على وجود هذه الكسرة بقوله: «فإن كانت الياء ثالثة قبلها كسرة نحو عمي وشج فإنك تبدل من الكسرة فتحة...»[3]، والرأي نفسه عند (الأستراباذي) بقوله: «وتقلب الياء الأخيرة الثالثة المكسور ما قبلها واواً، ويفتح ما قبلها»[4]، وما يؤكد عدم

(1) شرح الأشموني ألفية ابن مالك، ج 4، ص 317.
(2) انظر المستقصى في علم التصريف، عبد اللطيف الخطيب، ج 2، ص 863.
(3) شرح المفصل، ج 5، ص 151.
(4) شرح شافية ابن الحاجب، ج 2، ص 42، وانظر المستقصى في علم التصريف، عبد اللطيف

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وجود كسرة قبل ياء المنقوص التقسيم المقطعي للكلمة؛ فلو وضعنا كسرة قبل الياء في كلمة (شجي) (شـ/ جـ/ـي)، فإن ياء المد ستقع في مقطع منفصل وحدها، وهذا النمط المقطعي لا يوجد في العربية، ولا تقبله؛ فالمقطع لا يتكون من صوت مدّ.

والحركات لا تتوالى فالكسرة المفترضة قبل الياء حركة، وياء المد حركة طويلة، وقد وقف العلماء على هذا الملمح، ونبهوا عليه، وعلى الوهم فيه، فقال إبراهيم أنيس: «ولكنّ القدماء قد ضلوا الطريق السوي حين ظنوا أنّ هناك حركات قصيرة مثل حروف المدّ... والحقيقة أنّ هذه الحركات القصيرة لا وجود لها في تلك المواضع»[1].

وقد يُعذر القدماء لأنهم نظروا لأصوات المدّ من منظار الخط والرسم العربي أنها موجودة في بناء الكلمة فعاملوها معاملة الصوامت التي تسبق بحركات، ولكن لا عُذر للمحدثين الذين يرون أنّ ياء النسب المضعفة مسبوقة بلاصقة الكسر قبل مجيء الواو في (شجوي)، فهم يفترضون البناء قبل اجتلاب الواو أنه على النحو الآتي: (شـ/ جـ/ـي ي) ومقاطعه هي: (ص ح/ ص ح/ ح ص ص)، وهذا افتراض لا أساس له من الصحة؛ فالكسرة تابعة لواو الوقاية في النسب؛ لأنّ الحركات حادثة بعد الحروف، وليست قبلها[2].

وفي دراسة خصصها باحث حديث للمقطع الصوتي ودوره في تفسير التقاء الساكنين نجد وهماً مزدوجاً، وتناقضاً، وهنا أقتبس ما قاله نصاً: «إنّ الاسم المنقوص ينتهي بمصوّتٍ طويل، يلتقي عند النسب بمصوت قصير، وهو محال مقطعياً، إذ العربية لم تعرف تتابع صوتي مدّ محضين، وهي إذا ظهر هذا الضرب من التتابع جنحت إلى إلغائه.

لذا لجأ العربي إلى شطر المصوت الطويل إلى مكونيه ولكنه بغية السهولة في النطق لجأ إلى المغايرة الصوتية بقلب الكسرة فتحة، والياء الاحتكاكية واواً... ففي الشجي مثلاً:

= الخطيب، ج 2، ص 863.

(1) الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ص 39.

(2) انظر: الخصائص، ابن جني، ج 2، ص 322.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

[illegible]

ونلاحظ التناقض في النص السابق؛ فهو يقول: إنّ الاسم المنقوص ينتهي بصوت طويل، ينتهي بصوت قصير، وهو محال مقطعياً، نعم هو محال مقطعياً لأن الحركات لا تتوالى، ولكن كيف أجاز وجود كسرة قبل ياء المد، وهي الكسرة التي يرى أنها قلبت فتحة؟

ونلاحظ أنه قرر وجود الكسرة قبل ياء النسب المضعفة مسبقاً قبل اجتلاب الواو قلباً أو إبدالاً، وهذا لا ينسجم ومنطق اللغة، وقد تبين من بعض الآراء السابقة عدم انفراد النظرة للبنية المقطعية، وبخاصة وجود الحركة سابقة للصوت الصامت، في مثل الكسرة التي تسبق ياء النسب المضعفة، وعدم جواز التقائها مع ياء المد، وكذلك الاضطراب في القول بوجود كسرة قبل ياء المد تقلب فتحة.

ولم يلتفتوا إلى تفسير مجيء الواو قبل ياء النسب بل اكتفوا بالوصف، والحقيقة أنّ الواو تجتلب للوقاية من بناء مقطعي لا تجيزه العربية، ويصعب أداؤه على المتكلم، مع أنّ القول بوجود ياء مضعفة قول فيه نظر، وسأقف في دراسة لاحقة على هذا الموضوع، وربط هذه الياء بتغير موقعية السر، والتفريق بين المدّ واللين.

إنّ القول بوجود كسرة قبل ياء النسب قبل اجتلاب الواو، قول مغلوط ولا صحة له أو فيه، وكذلك القول بوجود كسرة قبل ياء المد، ومعلوم أنّ المقطع لا يبدأ بصوت ذائب، والذوائب لا تتوالى[2].

2- المطلب الثاني: التحوّلات المقطعية في النسب إلى الاسم المنقوص الرباعي، (ما كانت ياء المد فيه رابعة).

يخص الحديث هنا المنقوص الذي جاءت الياء فيه الصوت الرابع، ومنه: الداعي، والقاضي، والساعي.

(1) التقاء الساكنين في ضوء نظرية المقطع الصوتي، صباح عطيوي عبود، ص 301.
(2) المدخل إلى علم الأصوات، غانم الحمد، ص 207.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

قال أبو علي الفارسي: «وإن كانت الياء المكسور ما قبلها رابعة فالأحسن أن تحذف، وإن شئت أبدلت»[1]، ونلاحظ أنّ وقوع الياء رابعة يسير النسب معها على حالتين هما: الإبدال أو الحذف، وإذا نظرنا إلى التحولات في حالة الإبدال أو القلب في (القاضي، الداعي)، فإنّ البناء المقطعي للكلمة مجردة من التعريف هو (قاضي، داعي) (قاضي: قـ/ ضي)، (داعي: دا/ عي) (ص ح ح/ ص ح ح)، وفي حال إلحاق ياء النسب المضعفة يتكون البناء المقطعي من النسيج الآتي: (قاضي + يّ) (ص ح ح/ ص ح ح/ ص ص)، وهذا المقطع الأخير مرفوض في العربية، وللتخلص من هذا البناء المرفوض تقلب الياء واواً، والذي أراه أنّ الياء تحذف، وتجتلب الواو إبدالاً وليست قلباً، ويفتح ما قبلها (القاضي + يّ)

(ص ح ص/ ص ح ح/ ص ح ح) القاضوي (ص ح ص/ ص ح ح/ ص ح/ ص ح ص ص)

وهنا نلاحظ تغير البناء المقطعي كمّاً ونوعاً.

ونلاحظ أنّ عدد المقاطع قد ازداد، وهذا يمثل ثقلاً في البناء يضاف إلى الثقل المتأتي من طبيعة المقاطع (الطويل المفتوح في (قا ص ح ح)، والطويل المغلق بصامتين (وفي ص ح ص ص)، ولمّا كان هذا الثقل واضحاً فقد فضل القدماء الحذف، أي حذف الياء الرابعة، وإلحاق ياء النسب مباشرة، وذلك مثل:

القاضي *alqāḍi* > تتحول إلى *alqāḍiyy* >

وكذلك الداعي >*addā<i*> تتحول بالنسب إلى >*addā<iyy*

ومقاطع كلمة القاضيّ في حالة النسب هي: (ص ح ص/ ص ح ح/ ص ح ص ص) فهي أخف من (القاضوين) وأحسب أن الاتجاه في النسب إلى القلب أو الإبدال

(1) التكملة، أبو علي الفارسي، ص 244، وانظر: شرح شافية ابن الحاجب، ج 2، ص 44، والصرف وعلم الأصوات، ص 107، والمستقصى في علم التصريف، ج 2، ص 864.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(القاضوي) ناتج عن الإحساس بعدم وفاء صيغة (القاضي) بالنسب وصيغته المطلوبة، إضافة إلى أثر الرسم العربي الذي يفرق بين المدّ واللين نطقياً، ولكنه لا يفرّق كتابة إلا بظهور التشديد على ياء اللين.

وأشار عبد الصبور شاهين إلى ذلك بقوله: "ونرى أنّ الاستعمال هو الذي يقدم الحذف أو القلب، والاستعمال يميل إلى القلب"[1].

ويرى القدماء أنّ علة حذف الياء في (القاضي)، وهي الأصل في الكلمة إنما تكمن في سكون هذه الياء، وسكون الياء الأولى من ياء النسب ورأيهم التقى ساكنان، والحقيقة أنّ هذه الياء هي صوت مدّ، وما دفعهم للقول بسكونها هو إصرارهم على أنّ أصوات المدّ بمنزلة الصوامت يمكن أن تسبق بحركات من جنسها، وتسكّن، ولذلك يطلقون عليها ساكنة.

وبما أنّ هذه الياء الأصلية نهاية مقطع فلا يجوز أن تأتي ياء النسب في مقطع مستقل، لأن المقطع (ص ص) أو (ص ص ح) مرفوض في العربية.

ولو أخذنا برأي القائلين بوجود كسرة قبل الياء الأصلية في (القاضي) فمعنى ذلك أنّ تلك الكسرة هي نهاية مقطع، وأنّ ياء المدّ ستكون بداية مقطع، والمقطع في العربية لا يبدأ بالمد؛ لأن صوت المد حركة مشبعة، ولا يتكون المقطع من صوت مدّ.

والبناء المقطعي المفترض عند من يرى أنّ الياء الأصلية في (القاضي) مسبوقة بكسرة هو (القاضي ص ح ص/ ص ح ح/ ص ح/ ح ح) وهذا يوقعنا في إشكال مقطعي ترفضه العربية، ويتمثل في تشكيل مقطع مكون من (ح ح) وهي ياء المدّ، وهذا مرفوض في العربية؛ ولذلك فإنّ القول بوجود كسرة قبل ياء المد لا يتجاوز الوهم بسبب نظرتهم لأصوات المد أنها بمنزلة الصوامت، وبأثر من الرسم العربي، والشبه بين ياء المد

(1) المنهج الصوتي للبنية العربية، عبد الصبور شاهين، ص 162.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وياء اللين، وبذلك فإنّ الأمر في تحول النسب في ما كانت الياء فيه رابعة أيسر ما ذهب إليه (علي الجوابرة) من تعدد المراحل، والانزلاق، وكثرة المراحل المقترحة[1].

3 - المطلب الثالث: التحولات المقطعية في النسب إلى ما فوق الرباعي من المنقوص:

تقع ياء المدّ في المنقوص خامسة، وسادسة، وفي هذه الأبنية يرى العلماء أنّ الياء الأصلية في بناء الكلمة تحذف عند النسب وإلحاق ياء النسب المضعفة.

قال أبو علي الفارسي: «وتقول في النسب إلى مشترٍ، مشتريّ لا غير»[2]، وهو بذلك يشير إلى النسبة إلى الخماسي الذي خامسه الياء، وقال الأستراباذي: «وأما الياء المكسور ما قبلها إذا كانت خامسة فصاعداً فلا كلام في حذفها...»[3].

أما علة حذف الياء خامسة فما فوق فإنها ليست طول الكلمة كما أشار القدماء، بل إنّ العلة مقطعية، ولكنّ إحساس القدماء بضرورة كسر ما قبل ياء النسب، وصعوبة كسر الياء الساكنة وهي ياء المد إنما هو إحساس بإشكالية المقطع، ولكنّ فكرة المقطع الصوتي لم تتضح عندهم كوضوحها في العصر الحاضر، إضافة إلى الوهم بأنّ صوت المدّ بمنزلة الصامت لوجوده في بناء الكلمة.

وإنّ الحقيقة الصوتية لصوت الياء في (المهتدي، والمستعلي)، إنما هي ياء مدّ، والكتابة الصوتية تبين ذلك إضافة للبناء المقطعي:

المهتدي *almuhtadi*< (ص ح ص/ ص ح ص/ ص ح/ ص ح ح)

المستعلي *almusta<li*< (ص ح ص/ ص ح ص/ ص ح ص/ ص ح ح)

(1) انظر: التحولات الصوتية في بنية الأسماء عند تصريفها، علي الجوابرة، ص 156.
(2) التكملة، أبو علي الفارسي، ص 244.
(3) شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الأستراباذي، ج 2، ص 45، وانظر: المقرب، ابن عصفور، ص 459، وشرح الأشموني، ج 4، ص 315.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وإذا أخذنا البناء بتجريده من التعريف فإن الياء في (مهتدي) خامسة، وفي (مستعلي) سادسة، وإجماع العلماء على حذف هذه الياء وذلك لسكونها وضرورة أن يكون ما قبل ياء النسب مكسوراً.

إنّ البناء المقطعي للكلمات التي جاءت فيها الياء خامسة أو سادسة ثم نسب إليها يمثل نمطاً مرفوضاً إذا بقيت الواو الأصلية، وذلك على النحو الآتي:

المهتدي ـ مُ/ هَ/ تَـ/ دِـ/ ي ي (ص ح ص/ ص ح ص/ ص ح/ ص ح ح/ ص ص)

المستعلي + ي ي (مُـ ل/ هَ س/ تَـ ع/ لِـ/ ي ي) (ص ح ص/ ص ح ص/ ص ح ص/ ص ح ح/ ص ص

وبزيادة ياء النسب والإبقاء على الياء الأصلية فإن الإشكال المقطعي يبرز بوجود ياء النسب المضعفة المكونة من صامتين في حالة الوقف (ص ص)، أو صامتين تليهما حركة في حالة التحريك والوصل (ص ص ح)، وهذا البناء المقطعي مرفوض في العربية.

وللتخلص من هذا الإشكال المقطعي تحذف الياء الأصلية من بناء الكلمة، وتلحق بها ياء النسب المضعفة ليتحول البناء إلى:

المهتدي ـ مُ/ هَ/ تَـ/ دِـ ي ي (ص ح ص/ ص ح ص/ ص ح/ ص ح ص ص)

المستعلي ـ مُـ ل/ هَ س/ تَـ ع/ لِـ ي ي (ص ح ص/ ص ح ص/ ص ح/ ص ح ص ص)

وربما كان تعليل القدماء بالثقل مقبولاً إذا وضعناه في سياقه الزمني، ووفق رؤيتهم، ولكن لا عذر للمحدثين في ذلك؛ فمنهم من يرى أن ياء المد مسبوقة بكسرة، وبذلك تجتمع ثلاث كسرات؛ لأن ياء المدّ تعادل حركتي كسر، وبإضافة ياء النسب مسبوقة بكسرة دون فاصل بين هذه المتتابعات تظهر مشكلة في صعوبة النطق، وللتخفيف

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تحذف ياء المد (الكسرة الطويلة)[1].

ووقع (الروابدة) في الوهم نفسه بقوله في الاستثقال، وظهور المزدوج الحركي، ويطلق عبارة عامة دون تحليل بقوله: «والقول فيه (أي الخماسي) كالقول في سابقه (أي الرباعي) من حيث إنّ الحذف أو اجتلاب الواو يكون لتحقيق بناء مقطعي يوافق النظام المقطعي في العربية»[2]، والحقيقة أنه كلام عام لا يعتمد على بيان الإشكال المقطعي، ولكنّه يقيس على ما عرضه في بناء الرباعي (قاضٍ) علماً أنه عالجه بطريقة مغلوطة، ولذلك فقد قاس على معلومة أو رأي غير دقيق.

وقد يقول قائل إنّ المقطع الصوتي (ص ح ح ص ص) موجود في العربية في مثل (سارّ، وقارّ) فلماذا لم تثبت الياء في (المستهدي، والمستدعي) وتلحق بها ياء النسب، ويكون البناء المقطعي المفترض هو (المهتدي + يّ) (ص ح ص/ ص ح ص/ ص ح ح ص ص)، وهنا لا بدّ من الإشارة إلى تأكيد القدماء على ضرورة كسر ما قبل ياء النسب، وهي إشارة تختزن في داخلها الإشارة إلى موقعية النبر؛ فوجود الكسرة قبل ياء النسب ينقل النبر من مقطع سابق إلى المقطع الجديد، ولذلك فإنّ إفادة معنى النسب لا تقتصر على وجود الياء المضعفة، ولكنّ النبر وموقعيته يمثلان عاملاً مهماً في إعطاء معنى النسب ودلالته.

إنّ حذف ياء المدّ الموجودة في الاسم أصلاً مثل (المهتدي) إنما هو نتاج ضرورة مقطعية؛ فهي نهاية مقطع طويل مفتوح (ص ح ح)، ويصعب مجيء ياء النسب المضعفة في مقطع منفصل (ص ص)، ولذلك فإن صيغة النسب، والمعنى الذي توحي به الصيغة يستدعي بنية مقطعية تناسب هذا المنحى، وتوافق النسيج المقطعي في العربية، وياء المدّ في الاسم تحذف ولا تقصر، ولو قصرت لبقي النبر مكانه، ولم ينتقل إلى المقطع

(1) انظر: التحولات الصوتية في بناء الأسماء عند تصريفها، علي الجوابرة، ص 157.
(2) النسب إلى الأسماء المنتهية بحركة مدية، محمد الروابدة، ص 11.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(مهـ ي ي) (ص ح ص ص)، من المهتدي، وكذلك الحال في المستعلي، فإن التغير فيها إنما يقوم على حذف ياء المدّ ثم كسر ما قبلها، وإلحاق ياء النسب.

وبعد، فهذه دراسة استرشد الباحث فيها بما للمقطع الصوتي من أثر في الأداء، وتغير البنية في الصيغ الصرفية، ومع أنّ القدماء قد وظفوا عبارات الثقل في معرفة أسباب التحول إلا أنهم كانوا يبوحون بإشكالية المقطع الصوتي، ولكن وفق أدواتهم، وسياقهم الزمني، وما أسعفتهم به مصطلحاتهم، ومع ذلك بقي بعض المحدثين أسرى مقولات القدماء يكررونها مستسلمين لها دون الإفادة من تطور الزمن وأدواته.

***

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الخلاصة والنتائج

تشكل ظاهرة النسب نوعاً من الإضافة المختصرة، ولذلك أطلق عليها القدماء وبخاصة سيبويه باب الإضافة، وبإلحاق ياء النسب المضعفة للاسم المنسوب إليه تتشكل لدينا صيغة لغوية من الاسم تتضمن دلالة الوصف والإضافة.

ولمّا كانت ياء النسب تتكون من صوتين (ص ص) في حالة الوقف، أو (ص ص ح) في حالة الحركة والوصل فقد شكل هذا المقطع معضلة لما فيه من إشكال مقطعي، فهذا النمط المقطعي لا يوجد في العربية، ولا تقبله.

وللتخلص من هذا النمط المقطعي فلا بدّ من أن يُسبق بحركة وهي الكسرة، والكسرة تأتي تابعة للصامت، ولو بقي البناء على الألف أو ياء المدّ فإنّ ذلك يشكل بنية مقطعية مرفوضة تتمثل في (ملهى + ي ي)مَ ل/ هَـ/ ي ي (ص ح ص/ ص ح ح/ ص ص)، وكذلك (الشجي) فإنّ ياء النسب تسبق بياء المدّ، ولذلك فإنّ ياء المدّ تقع نهاية مقطع، وتسقل ياء النسب بمقطع منفصل لا تجيزه العربية.

وما جاء في الرباعي هو على شاكلة الثلاثي المقطعية، فالبناء المقطعي في (فتى، عصا) في المقصور، (والشجي، والخلي) في المنقوص.

ولمّا كان البناء في الثلاثي والرباعي يحتمل الإبقاء على صوت المد بقلبه فقد جاء في الثلاثي قلب الألف والياء، فالبناء قصير ويحتمل القلب، وطبيعة النسيج المقطعي أصبحت منسجمة بالقلب، وكذلك الحال في الرباعي الذي يرد فيه القلب، والحذف، والفيصل فيه الانسجام المقطعي.

أمّا الخماسي والسداسي فإن حذف صوت المدّ الألف أو الياء إنما يقع لضرورة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مقطعية، ولطول الكلمة الذي يشكل زيادة في عدد المقاطع وهو ما عبّر عنه القدماء بالثقل؛ ولذلك فإنّ مصير المدّ في الخماسي وما زاد هو الحذف فقط، ثم إلحاق ياء النسب.

وتخلص الدراسة إلى النتائج الآتية:

1- أجمع العلماء على قلب صوت المدّ عندما يكون ثالثاً في المقصور والمنقوص، وسواء أكان أصل الألف واواً أو ياءً فإنها تقلب واواً، وهذا يؤكد أنّ النسب الرئيس في القلب إنما هو سلامة البناء المقطعي، وأنّ قضية ربط التحولات بالأصل ليست مطردة.

2- يلاحظ أنّ الاسم في الثلاثي يبقى على القلب، وذلك للحفاظ على بنية معتدلة، فلو وقع الحذف قد يختلّ البناء المقطعي، وقد يقع اللبس.

3- يلاحظ أنّ ما جاز فيه الحذف والقلب أو الإبدال قد اتجه فيه المتكلم إلى القلب أو الإبدال، ولم يتجه للحذف، ومثال ذلك استعمال (شجوي، وملهوي، وقاضوي) أكثر من استعمال (شجيّ، وملهيّ، وقاضيّ)، وربما يعود ذلك إلى إحساس المتكلم والسامع أنّ الاستعمال بالقلب قد يوحي بمعنى النسب، ودلالته أكثر ممّا يؤديه الحذف.

4- كشفت الدراسة عن خلط عند القدماء في معاملتهم أصوات المد معاملة الصوامت، وأنها تسبق بحركة، وتسكّن، وهذا غير دقيق؛ فأصوات المدّ حركات طويلة.

5- ويظهر من مقولات القدماء أنهم على قناعة بوجود كسرة قبل ياء النسب، وذلك قبل اجتلاب واو الوقاية، وهذا غير دقيق؛ لأنّ الكسرة تجتلب مع الحرف، وتابعة له.

6- يذهب كثير من المحدثين إلى أنّ ياء النسب مسبوقة بكسرة، وأنّ قلب صوت المد الألف أو الياء إنما يقع بسبب وجود الكسرة، وهذا غير دقيق، لأنّ الكسرة تأتي تابعة لصوت الوقاية.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

7 - يرى بعض المحدثين أنّ علة القلب في المقصور، والمنقوص هي ما يتشكل من الانزلاق بين الحركات لتتشكل أشباه الحركات، وهذا زعم مفترض، ويزيد في عدد المراحل المفترضة التي تجعل من هذه الافتراضات اللامنطقية زعماً مرفوضاً لكثرة المراحل، وعدم منطقيتها.

8 - بالتحول من الصيغة المنطوقة في الاسم إلى صيغة النسب فإنّ موقع النبر يتغير متجهاً إلى المقطع الأخير.

9 - يمثل التشابه في الرسم بين ياء المدّ، وياء اللين ليساً في المكتوب، وقد ينعكس على المنطوق، ولذلك فإنّ دخول بعض المتغيرات من اللواصق على بنية النسب يمثل عاملاً مهماً في إزالة اللبس الذي قد يقع في مثل (قاضي) قبل النسب (وقاضي) بعد النسب، وكذلك ملهي، وملهوي، ومن هنا يفضل اجتلاب الواو للوقاية المقطعية، ولإزالة اللبس.

10 - جاءت بعض الدراسات الحديثة تكرر مقولات القدماء بمصطلحات حديثة، وكثير منها تكرر بعضها بافتراض صيغ لا وجود لها، وباستسلامها لبعضها، نتيجة تبعية التلميذ لأستاذه، أو الاستسلام للمطبوع.

11 - وإذ أقدم هذه الدراسة عن جزء من باب النسب يتمثل في (المقصور، والمنقوص)، فإنني أجد أنّ موضوع المقطع الصوتي لم يعط أهمية لكشف أثره، ودوره في تغير البنى اللغوية، وإيقاع التحولات المقطعية مراعاة لما يقع في البنية من تغير ومراعاة للنسيج العربي الذي يقبل أنماطاً محددة من المقاطع الصوتية.

والله ولي التوفيق.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

قائمة المراجع

1 - الإبدال إلى الهمزة وأحرف العلة في ضوء كتاب سرّ صناعة الإعراب، أبو أوس الشمسان، حوليات الآداب والعلوم الإنسانية، الحولية الثانية والعشرون، مجلس النشر العلمي، الكويت، 2002م.

2 - الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، دار الطباعة الحديثة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط5، 1979م.

3 - التقاء الساكنين في ضوء نظرية المقطع الصوتي، صباح عبود، دار الرضوان للنشر، عمّان، 2014م.

4 - التحولات الصوتية في بنية الأسماء عند تصريفها، علي الجوابرة، رسالة دكتورا، جامعة مؤتة، 2007م.

5 - التكملة، أبو علي الفارسي، دار الكتب - جامعة الموصل، تحقيق: كاظم بحر المرجان، 1981م.

6 - الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، د. ط، د. ت.

7 - دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، د. ط، 1990م.

8 - دروس في علم الصرف، ج 2، أبو أوس الشمسان، مكتبة الرشد، الرياض، 1997م.

9 - سرّ صناعة الإعراب، ابن جني، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، 1985م.

10 - شرح الأشموني لألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الحميد السيد، المكتبة الأزهرية للتراث د. ط، د. ت.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

11 - شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، حققه محمد نور الحسن وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ط، 1982م.

12 - شرح المفصل، موفق الدين بن يعيش، عالم الكتب، بيروت، د. ط، د. ت.

13 - الصرف التحليلي نظرات معاصرة، يحيى عباينة، دار الكتاب الثقافي، إربد، 2016م.

14 - الصرف وعلم الأصوات، ديزيرة سقال، دار الصداقة العربية، بيروت، 1996م.

15 - العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد، هنري فليش، تعريب: عبد الصبور شاهين، دار المشرق، بيروت، د. ط، 1983م.

16 - علل النحو، ابن الوراق، تحقيق: محمود جاسم الدرويش، إبداع للتصميم والطباعة، بغداد، د. ط، 2002م.

17 - علم الأصوات، برتيل مالمبرج، تعريب عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، المنيرة، د. ط، 1984م.

18 - علم الصرف الصوتي، عبد القادر عبد الجليل، أزمنة للنشر والتوزيع، عمّان، 1998م.

19 - قراءات وأصوات، فوزي الشايب، عالم الكتب الحديث، إربد، 2012م.

20 - اللغة العربية معناها ومبناها، تمّام حسّان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط 2، 1979م.

21 - الكتاب، سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب، القاهرة، ط3، 1983م.

22 - المدخل إلى علم أصوات العربية، غانم الحمد، مطبعة المجمع العلمي العراقي، د. ط، 2002م.

23 - المدخل في علم الأصوات المقارن، صلاح حسنين، مكتبة الآداب، د. ط، 2005 - 2006م.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

24 - المقتضب، أبو العباس المبرّد، تحقيق عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د. ط، 2010م.

25 - المستقصى في علم التصريف، عبد اللطيف الخطيب، مكتبة دار العروبة، الكويت، 2003م.

26 - المقرّب، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: عادل عبد الموجود، وعلي معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.

27 - المنهج الصوتي للبنية العربية: رؤية جديدة في الصرف العربي، عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، د. ط، 1980م.

28 - النسب إلى الأسماء المنتهية بحركة مدّية، محمد الروابدة، وسيف الدين الفقراء، مجلة كلية الآداب - جامعة القاهرة، 2009م.

***

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner